

* تبارك المرح والتعديل (تنه)

+ التعديل الملهم

- وهو من المباحث المهمة في المرح والتعديل
ويكثر ذكره في الأسانيد وصورة ذلك أن يقول المحدث:
حدثني الثقة، أو حدثني عن الثقة...
فأخبرني، في مثل يكفي بذلك أم لا، فذهب
بعضهم إلى قبول ذلك مطلقاً كما لو عينه
وذكر اسمه، وذهب بعضهم إلى قبوله لا قبوله
لم يذكره، وهذا لا ينبغي لأنه قد يكون
ثقة عنده ولا يكون ثقة عند غيره، وذهب بعضهم
إلى أن ذلك مطلقاً وهو المشهور عند جمهور علماء
الحديث، وقيل إذا علمت حال بعض النقاد أنه
يقول حدثني الثقة وهو لا يحدث إلا عن ثقة قبل
ومثلاً لذلك بمالك، وشعبة... وغيرهم، لكن
مع ذلك وجدت استثنائات لهؤلاء فرواغت غير
الثقات ولذلك أصبح مذهب من يرد مطلقاً هو
المذهب الراجح.

- وهو صورة التعديل الملهم أن يقول المحدث: حدثني
عن لا أنهم، وهذه الصيغة عند النظر فيها يتبين
أنها أنزل من قول حدثني الثقة، ومثل هذه
الصيغة موجودة في قول الشافعي، ولذلك
قال الذهبي: إن قول الشافعي: أخبرني من
لا أنهم ليس بحجة؛ لأن من أنزل من رتبة الثقة، إلى
أنه غير منهم فهو لين عنده وضعيف عند غيره،
لأنه عندنا مجهول، ولا حجة في مجهول

٧ هل تعد وثيا العالم بالحديث تصحيحا أم لا ؟
- ينظر إلى العالم فإن كان محمد ينحري في الحديث
ولا يعمل إلا بالصحيح وقد عرف بالتصحيح عنه
تصحيحا، لكت الذي عليه القول أنه لا يعدمه ذلك فتعد
تصحيحا لاحتمال أن يكون قد عمل بالحديث لدليل آخر
وافق ذلك المثلث أو لإجماع أوقياس، وقد يكون
يرى العمل بالضعيف وتقدمه على القياس كالإمام أحمد
+ رواية العدل عن راوي هل تعد تعديله أم لا ؟
قال العراقي في ألفيته :

وليس تعديله على الصحيح * * رواية العدل على التصريح
وقال الخطيب بأنه لا تثبت للراوي حكم العدالة بمصدر واحد
اثبت مشهورين عنه.

وقال بعض أهل العلم إذا روى عنه م كان بيده التعديل
والتحريح من الكفة النقد كان تعديله.
وقيل إذا روى عنه واحد وكان مشهورا بالعدالة فلا مانع
من القول بأنه تعديل.

وقيل : إن كان قد علم عنه أنه لا يروي عنه إلا عن ثقة كانت
روايته عن الراوي تعديله، أما من كان يروي عن كل أحد
فلا تكون روايته تعديله للراوي

- ومن كان لا يروي إلا عن ثقة إلا في السادر الإمام أحمد،
وبقي بن مخلد، وحريز بن عثمان وسليمان بن حرب، وشاذان،
وعبد الرحمن بن مهدي ومالك بن يحيى بن سعيد القطان
وشاذان بن الحجاج.